وتلاطم الأمواج

وزير الصناعة والتجارة لـ (الثورة):

تلبية تطلعات المجتمع تحتاج لدولة متمكنة وليس لحكومة مقصوصة الأيدي والأرجل

ومصفقا لحكومة تلمست أوجاعه وعملت على مداواتها بأفضل الأساليب العصرية ,ولكن يطرح البعض انه من الإجحاف تحميل حكومة الوفاق الوطني فوق طاقتها وليس من الإنصاف رميها بالتهم فهي لا تمتلك عصا سحرية لحل كل المشاكل مالم تتهيأ الظروف وتتعاضد الأيدي.. وجهتا نظر يطرحهما وزير المالية الأسبق البرفيسور سيف العسلي ووزير الصناعة والتجارة في حكومة الوفاق والمكلف بإعداد رؤية اقتصادية لليمن حاولنا في صحيفة الثورة طرحهما للمتابع والمهتم والقارئ الكريم بحيادية تامة ولما فيه الصالح العام

● كيف تقيم الوضع الاقتصادي لليمن؟

– الوضع الاقتصادي لليمن بدأت المعاناة منذ حوالي ثماني سنوات منذرة بانهيار الاقتصاد وهو ما أوجد المانحين لإنقاذ اليمن في مؤتمر لندن ٢٠٠٦م ومن هنا بدأت القضية الاقتصادية تطل برأسها وتستمر بالتدهور مع استمرار تدهور الحالة السياسية والإدارية في البلاد وطبعا هناك اسباب متعددة وأول هذه الأسباب هو عدم الحكمة في إدارة الموارد بطريقة تؤدي إلى النمو المستدام نتيجة الفساد الطاغي وهو ما جعل البلاد تظل ريعية بمعنى انها تعيش على موارد طبيعية لبيعها ولم تلتفت إلى الاستثمار وتحسين بيئة الاستثمار والديمقراطية والمساءلة الحكومية والدول التي تدير نفسها بهذا الشكل تفشل ،وطبعا اليمن انطلقت فيها الاحتجاجات منذ اكثر من خمس سنوات في الجنوب والحرب في الشمال والخلافات مع القوى السياسية المختلفة والاحتجاجات العمالية والموظفين والمدرسين ولكن مع انطلاقة ما يسمى بالربيع العربي حصلت احتجاجات شاملة والتفت حولها كافة القطاعات مما أدى إلى تدخل قوى كثيرة من المجتمع الدولي وانتهينا إلى ما يسمى بالمبادرة الخليجية التي أتت بالحكومة الجديدة مع انصاف الحلول الكثيرة التي تمت في السياسة والاقتصاد وحتى في منطلقات الثورة ونتيجة لهذا الوضع لايزال الاقتصاد يعاني والخدمات تدهورت بشكل كبير ومستوى دخل الفرد انهار، وكثير من الأموال المملوكة لليمنيين قد هاجرت وهذا أدى إلى حالة الفقر التي نعيشها فوفقا للتقارير الدولية فإن كثيراً من الحالات وصلت إلى سوء التغذية وربما المجاعة وهذه هي الحالة التي وصلنا إليها ومطلوب من الحكومة أن تعيد الاستقرار للاقتصاد وبالضرورة سنحتاج إلى دعم كبير من المانحين ولا ننسى أن هناك محاولات لتعطيل جهود الحكومة مثل الكهرباء والحالة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي ووضوح الرؤية السياسية وهذا يزيد من العبء الاقتصادي .

البكاء

● هناك من يتهم الحكومة بأنها لا تجيد شيئاً سوى البكاء؟

– الحكومة قبل أن تقدم شيئاً لابد لها أن توفر لها موارد إيراديه وقوة سياسية وعسكرية تستطيع أن تواجه كافة الاحتمالات لكن أن تحرم الحكومة من نصف إيرادها من خلال ايقاف انبوب نفط مارب لعدة أشهر ثانيا تدهور الحالة الأمنية لأسباب نعرفها فالقوى الأمنية موجودة لدى أشخاص من خارج الحكومة فإذا لم تتوفر هذه العوامل فأكيد الحكومة ستفشل فإذا لم تستقر الأوضاع الأمنية من خلال توحيد الإرادة السياسية والأمنية بيد واحدة سواء بيد الحكومة أو رئيس الجمهورية ونحن الان لا نعلم من هي السلطة التي بيدها تعطيل الكثير من الخدمات فمثلا هل الحكومة تقوم بقطع الكهرباء بين الحين والاخر أم بيد مخربين ثانيا هل بيد الحكومة أن تحرم نفسها من إيرادات انتاج خط مارب وبالتالي لا تستطيع تقديم الكثير من الخدمات لأنها تحتاج إلى مال، ثالثا هل الحكومة هي من تقف وراء عدم الوصول إلى الاستقرار السياسي بحيث يتم حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاتجاه نحو تلبية الكثير من متطلبات المجتمع وهذا كله يحتاج إلى دولة متمكنة ومتماسكة وليست مقصوصة الأيدي والأرجل كما هو الحال اليوم .

رشاوى

● ولكن البعض يقول أن المعالجات التي تقوم بها الحكومة الآن ليست حقيقية وانما هي رشاوى لإسكات الناس؟

– اذا كان المقصود التوظيفات الجديدة فهي تمت وفقا لقرارات سابقة من الحكومة السابقة وتلك هي الرشاوى وبالنسبة لعمال النظافة حدث إضراب حول العاصمة وبقية المدن إلى مقلب قمامة والحكومة لم يكن امامها خيار سوى القبول بهذه المطالب وهي مطالب مشروعة ولكن هذه الاعباء ليست رشاوى وانما جاءت نتيجة لضغوط .

الأمن والاستقرار

● إذنْ ما هو المطلوب من حكومة الوفاق في الأمد القصير كبادرة حسن نية تجاه المواطن؟

– من أول مهام الحكومة توفير الأمن والاستقرار والوضوح في الاتجاهات الاقتصادية والسياسية وهاتان المهمتان لم تستطع الحكومة توفيرهما لأن هناك قوى ما تزال تعرقل الوصول إلى هاتين النقطتين .

أطروحات

● لو انتقلنا إلى الحديث عن علاقة الحكومة بالمانحين ونحن على بعد أيام من عقد اجتماع أصدقاء اليمن في الرياض ؟

– هذه الحكومة وانتخاب رئيس الجمهورية جاء بموجب اتفاق ترعاه دول العالم هذه القوى قالت انها ستدعم اليمن بمعنى آخر أنها وعدت بدعم اليمن اذا مرت بالتسلسل السياسي الذي وضعته وهوكان نوعا من الحل السلمي لتجنيب اليمن الدخول في الفوضى والحرب الداخلية الشاملة ،وهذه القوى تقول انها ستدعم اليمن في تخطي مشكلتها الآنية للخروج من الأزمة الحادة أو ما يقارب الفشل والانهيار للدولة وعلى اليمن أن تقدم ما هي الأطروحات التي ستقدمها للمجتمع الدولي وهو لن يفرض اطروحات محددة ولكن طلب من اليمن أن تقدم رؤاها من خلال حوار وطني تحدد فيه كيف يمكن أن تدير نفسها وشكل الدولة القادمة ،ونحن نعلم أن الحوار الوطني إلى الآن لم يتم والمجتمع الدولي مصمم وداعم لقيام هذا الحوار الوطني وربما على أساسه يتم هيكلة الدولة بالطريقة المناسبة.

وضوح

● هل نفهم من كلامك أن تقديم أي دعم لليمن مرتهن بعقد مؤتمر الحوار الوطني؟

– انا اعتقد أن هذا هو الواضح ولكن هناك مساعدات عاجلة ومساعدات طويلة الأجل والمساعدات طويلة الأمد لها شروط ربما يطالب بها المجتمع الدولي قبل تقديمها في ظل عدم الاستقرار فهناك صعوبة حتى في استقدام مقاولين فكيف ببناء المشاريع ولكن هناك مساعدات عاجلة وهامة لها ارتباط مباشر باستقرار البلاد واعتقد أنه في هذا المجال لن يتأخر المانحون في تقديم المساعدات المطلوبة مثل دعم الموازنة ولكن الأهم من ذلك هو الدعم السياسي لإحداث نقلة أو وضوح في القرار السياسي ومادام هناك تنازع في السلطة وفي القرار السيادي مثل الأمن والجيش هذا يبين أن هناك عدم استقرار.

حظر

● أنت ذكرت أن هناك مساعدات أنية وخاصة دعم الموازنة ..ولكن الموازنة العامة للدولة بنيت على موارد وهمية كما يشير البعض وهو ما سيدفع الدولة إلى طباعة النقود لتغطية العجز وبالتالي حدوث الانهيار الاقتصادي؟

– هذا غير صحيح هناك حظر على طباعة أي نقود لأن ذلك سيؤدي إلى تدهور سريع للاقتصاد اليمني وهذا مؤكد ولكن هذا لن يحدث ولهذا نرى استقرارا نسبيا في أسعار العملة بل انه تحسن ،

● هل تحريم طباعة النقود تحريم حكومي؟

– التحريم قرار دولي لأنه لا يمكن لأحد تقديم أي أموال ومساعدات والحكومة تقوم بطباعة النقود لان ذلك سيؤثر سلبا على الاقتصاد وأيضا لا يوجد أي مانح يرمي فلوسه في بئر، لكن هناك مصادر حقيقية للإيراد مثل النفط وموازنة الحكومة قامت على أساس أن خط مارب النفطي يأتي بإيراد وهناك ايضا اعتماد على الضرائب والجمارك وغير ذلك من الموارد الحكومية وهناك تمويل ما يسمى بالاستدانة من مصادر غير تضخمية مثل أذون الخزانة وهناك جزء لابأس به يعتمد على الايراد من المانحين ،وماذا يتم من هذه الموارد ليس بعلم احد ما سيحدث خلال عام كامل لأن الموازنة هي تنبؤات ومؤشرات لكن الصرف يتم بحسب الإيراد الذي سيأتي والموازنة أصلا مذكور فيها عجز يتجاوز نصف تريليون ريال وهو عجز ليس بسيطا وينبغي أن يغطى من مصادر حقيقية وليس من مصادر تضخمية مثل طباعة النقود، وهناك أولويات بالنسبة للحكومة مثل المرتبات والأجور وتقديم الخدمات الاساسية للجمهور وتحقيق الأمن و الاستقرار وهذه أولويات ينبغي أن تتحقق ،

ونأمل عندما نصل إلى الحالة المثلى نتمنى أن يحصل بعض الأفراج للمشاريع الاستراتيجية للدولة التي ستؤدي إلى تشغيل العمالة وتحسن وضع الاقتصاد ولكن هذا يحتاج إلى بعض الوقت، وبالطبع لابد أن يتم ذلك وفق رؤية اقتصادية واضحة وتعمل كل الأطراف داخل الحكومة على تحقيقها ونأمل أن تكون هذه الرؤية موجودة .

خلل

● من أهم الموارد الحقيقية للدولة النفط والضرائب وهاذان الموردان كما هو معروف فيهما بعض الاختلالات فخط مارب متوقف نتيجة اعمال التخريب ..وهناك جدل كبير حول ضريبة المبيعات وهذا يعني لا إيرادات للحكومة؟

– هذا يحدث في كل الدول فعندما تتنبأ الموازنة بأن الإيرادات مثلا ستكون عشرة والمحققة ثمانية ولكن عملية الصرف تتم وفق ما هو متاح.

فرق فنية

● انت كلفت من قبل الحكومة بإعداد رؤية اقتصادية لليمن .. هل هناك مرتكزات لهذه الرؤية؟

– لا استطيع أن أبوح بما هو في فكري الشخصي لكن الرؤية تتحدث اساسا على أن نجمع مجموعة من الخبراء اليمنيين لصياغة هذه الرؤية ،وطبعا لدي بعض الافكار ولكن الرؤية ستكون لمجموعة خبراء من كافة فئات المجتمع من حكومة وقطاع خاص وجامعات وستقف هذه الفرق أمام مشكلة الاقتصاد اليمني وماهي الحلول المقترحة لحلها، ولكن بالنسبة لرأيي الشخصي هناك مشكلة في المركزية الشديدة في اليمن وربما هذه المركزية هي التي تسبب العجز الاقتصادي، ولكن اذا عملنا على لامركزية اقتصادية ربما سنحقق نسب نمو أفضل من الآن .

جدل

● الجدل القائم بين الحكومة والقطاع الخاص حول ضريبة المبيعات ..هل هو منطقي؟

– ضريبة المبيعات أقرت في عام ٢٠٠٢م و حصلت مقاومة شديدة للتطبيق وهي ضريبة مباشرة سهلة التحصيل لأنه يتم تحصيلها عن نشاط أو بيع تم لكن الذي حصل أخيرا انه لم يطبق القانون في السابق وارادت مصلحة الضرائب أن تطبقه الآن لأن الدولة تحتاج إلى هذه الموارد فهناك نسبة كبيرة من التجار والمستوردين لم يقدموا حتى إقراراتهم الضريبية ولهذا أرادت المصلحة التطبيق الكامل للقانون فاتخذت أدوات إلزامية لتحقيق ذلك مثل إيقاف الأرقام الضريبة وهي أدوات مسموح بها لإدارات الضرائب أن تقوم بمثل هذه الإجراءات حتى تلزم المكلف بأن يدفع الضريبة، وما هو حاصل اليوم هو أن التجار لم يقدموا حتى إقراراتهم الضريبية الخاصة بضريبة المبيعات وهو المطلوب وإذا كان هناك إشكاليات في الآليات فحله بسيط وسيتم النقاش فيه وشكلت الحكومة لجنة لحل هذه المسألة وأنا عضو في هذه اللجنة وكنت إبان التداعيات خارج البلاد في جنيف على رأس وفد التفاوض مع منظمة التجارة العالمية.

تزاوج

● توصف العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص بزواج المتعة ..هل تتفق مع هذا التوصيف؟

– المقصود هنا هو الفساد وهذا لا يحدث إلا عندما يحدث تزاوج غير شرعي بين افراد القطاع الخاص وأفراد في الحكومة فمثلا من يدفع الرشوة والفائدة لمسئول الدولة طبعا القطاع الخاص وهذا ماكنا نعانيه في كثير من الأوقات فهناك مصالح حصل عليها مسؤولون نتيجة اعمال خاصة وهذه مسألة هامة وهي التي أدت بالبلاد إلى كثير من التدهور وأنا استطيع أن أقول أن هذا تم الحد منه بدرجة كبيرة ولكن هذا لا ينفي أن هذه العلاقة لا تزال موجودة لأن العقود التي تمت في السابق لا تزال ملزمة وتحت التنفيذ ومع ذلك الأمر يحتاج إلى إعادة هيكلة الدولة والأدوات المحاسبية ولابد أن تكون أدوات جديدة مثل هيئة مكافحة الفساد لابد أن تكون هيئة جديدة وجهاز مركزي للرقابة والمحاسبة أكثر فعالية ومجلس نواب ايضا أكثر فعالية.

أولويات

● لو طلب منك إعداد رؤية حكومية تقدم للمانحين ماهي الأولويات التي سيتم التركيز عليها؟

– هناك نوعان من المانحين مانحون للمال ومانحون للدعم السياسي أولا نطلب الدعم السياسي لتحقيق الاستقرار والوضوح السياسي للدولة اليمنية لأنه بدون ذلك لا نستطيع أن نتقدم قيد أنمله ،ثم بعد الحصول على هذا الدعم لتنفيذ ما تبقى من المبادرة الخليجية للوصول إلى هيكلة الجيش والأمن على أسس وطنية من خلال تفكيك الهيمنة السياسية لمراكز القوى وهذا لابد أن يتم تحت راية واحدة تحت قيادة رئيس الدولة ورئيس الحكومة حتى تكون قرارات الحكومة نافذة ومتوحدة الرؤى بعيدة عن الولاءات لأكثر من جهة هذا كله إذا تحقق سنتقدم كثيرا، وانا استطيع أن أقول انه لم يتحقق بشكل كامل فالتجاذبات موجودة حتى داخل الحكومة وهذا ضار جدا.

وبالنسبة للمانحين الماليين طبعا حتى نتوصل إلى الاستقرار السياسي لا ينبغي على المانحين الماليين أن يتركوا اليمن تنهار ويجب دعمها حتى تصل إلى هذه النقطة ثم بعد ذلك تستطيع الدولة من خلال حكومتها وأدواتها أن تصيغ وسائل الدعم المطلوبة لكافة القطاعات المختلفة وإذا وصلنا إلى هذا ورؤيتنا واضحة في التقدم وكيف نسير بالاقتصاد والسياسة اعتقد اننا سنكون قطعنا شوطا كبيرا.

رسالة

● ماهي الرسالة التي يحب وزير الصناعة والتجارة توجيهها للمواطن اليمني؟

– أنا اطلب من كافة المواطنين أولا أن يتمسكوا بحقوق المواطنة وأن حق المواطن الحصول على حكومة ومؤسسات رسمية تخدمه وليس تضيف من معاناته واعبائه مهما كان نوع هذه المؤسسات ويجب أن تكون خادمة للمواطن وهذا حق له والمواطن يستطيع تحقيق ذلك من خلال اختياره السياسي فعليه أن يدافع عن حقوقه السياسية ولا يتهاون فيها وعليه أن يقرأ ما حدث لليمن ليس خلال ٣٣عاما وإنما ما حدث له في ٥٠ سنة أي منذ قيام الثورة وهذا ما يجب أن يعيه المواطن فالعدو الأول الكامن وراء تخلف أي بلاد هو فساد حكامها فعلى المواطن أن يعي كيف يأتي بحكام ذوي مواصفات عالية فنحن نحتاج ليس إلى مانديلا واحد بل إلى عدة مانديلات وغانديات نحتاج إلى مهاتير محمد إلى كثير من الرموز التي انتشلت بلدانها من الوحل .

■ من يقل أن الحكومة فشلت يجهل الكثير من القضايا .. وهناك قوى تعرقل توفير الأمن والاستقرار

■ الموازنة العامة تنبؤات ..ولن يتم الصرف إلاّ وفق ما هو متاح

■ هناك حظر دولي على طباعة النقود ..وتقديم المساعدات الاستراتيجية مرتهن بمؤتمر الحوار

■ تم الحد من التزاوج غير الشرعي بين أفراد القطاع الخاص ومتخذي القرار الحكومي

■ الاستجابة للمطالب ليست رشاوى ..وهي نتيجة للضغوط